الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية

م. م. رسول يعقوب يوسف

جامعة النهرين– رئاسة الجامعة

Rasool.yakoob@nahrainuniv.iq

تاريخ الاستلام 2026/3/6 تاريخ القبول 2026/4/12 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

العلاقات بين الدول ليست دائما مستقرة وسلمية، والمصالح المتضاربة بينها غالبا ما تؤدي إلى الصراعات. ومنذ نهاية القرن الماضي، بذلت جهود من قبل السياسيين المحبين للسلام لحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية بدلاً من القوة، مما أدى إلى عقد مؤتمرات كبرى، مثل مؤتمر لاهاي في عامي 1899 و1907، حيث بُذلت جهود لحل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية السلمية. الصراعات الدولية والتعرف على طبيعة القرارات الناجمة عن الوسائل السلمية المستخدمة في تسوية النزاعات الدولية، ويستخلص منها: أن تسوية النزاعات الدولية تتم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ووفق مبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية، مع مراعاة عدم تعسف الدولة في استخدام حقها في اختيار وسيلة التسوية وإن تحديد وسيلة التسوية أمر يرجع إلى إرادة أطراف النزاع الذين يملكون حرية تحديده إما بالاتفاق بينهم قبل أن يثور أي نزاع أو بالاتفاق بعد أن يثور النزاع وقد خرجت هذه الدراسة بأهم التوصيات منها دراسة أسباب النزاعات ووضع المعالجات المناسبة لها قبل أن تستفحل وتصل إلى حد المواجهة المسلحة والحث على حلها بالطرق السلمية، إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، تفعيل الية التفاوض لحل النزاعات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الوسائل الدبلوماسية، النزاعات الدولية، التفاوض الدولي، السيادة الوطنية.

Diplomatic Means for Resolving International Conflicts

Rasui Yousuf Yaqoup

University of Al-Nahrain- University Presidency

Abstract:

Relations between states are not always stable and calm, and the conflict of interests of these states often leads to conflict between them, and the wisdom dictates in such a case that these states should seek to settle the conflict amicably, and not to resort to violent means unless necessary. Since

the end of the last century, the efforts of peace-loving politicians have been directed towards replacing peaceful means with force in the settlement of international disputes.for this purpose, major conferences were held, such as The Hague Conference in 1899 and 1907, in which a set of provisions were decided to settle international disputes by peaceful means. this research deals with the role of diplomatic means in settling international disputes, identifying diplomatic means for settling international disputes, and identifying the nature of decisions resulting from peaceful means used in settling international disputes. It is derived from :the settlement of international disputes is carried out on the basis of respect for the principle of sovereign equality between states, and in accordance with the principle of free choice of means of settlement, taking into account the non-arbitrariness of the state in using its right to choose the means of settlement .the determination of the means of settlement is up to the will of the parties to the conflict, who have the freedom to determine it either by agreement between them before any dispute arises or by agreement after the dispute arises.

Keywords: Diplomatic Means, International Conflicts, International Negotiation, National Sovereignty.

المقدمة:

جاء تاريخ البشرية حافلاً بالصراعات والنزاعات حتى غدت الحرب أبرز سمات التاريخ الانساني الذي بدأت صفحاته ملطخة بدماء الضحايا برهاناً على تلك الفظائع التي جرتها على البشرية. وتعد الدبلوماسية أنجح الطرق لتدعيم العلاقات الدولية وتعزيز حقوق الأنسان والتي أصبحت قضية دولية وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة العام 1945، حيث تقوم الدبلوماسية بدور هام ومميز في تدعيم العلاقات ومعالجة كافة الشؤون التي تهم العديد من الدول، فمن خلالها تتم تسوية الخلافات وحل المشاكل التي تنشأ بين الدول وبعضها، ومحاولة التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، فضلا عن إشاعة الود والتفاهم بين الدول، فكل دولة تستطيع أن تعزز نفوذها وتوطد مركزها في مواجهة الدول الأخرى، وفضلا عن تدعيم السلم وتجنب الحرب ومما لا شك فيه أن الطرق الدبلوماسية تحدث بعد وقوع المشاكل بين أشخاص القانوني الدولي سواء كانت دول أو منظمات دولية، فتتم حل هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية لإنهاء النزاع بين الأطراف المتنازعة وإعادة الوضع الطبيعي إلى ما كان عليه من قبل وقوع النزاع وذلك قبل اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسي ما هو دور الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية؟

تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية؟
2. ما آليات ووسائل تطبيق الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية؟
3. ما مدى فاعلية الوسائل الدبلوماسية وقوتها القانونية لتسوية النزاعات الدولية؟
4. ما دور المفاوضات كوسيلة من وسائل الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء بمزيد من التفصيل والشرح على:

- بيان مفهوم الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية
- التعرف على الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية.
- التعرف على طبيعة القرارات الناجمة عن تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الوقوف على دور الطرق السلمية كوسيلة دبلوماسية في حل النزاعات الدولية، في ضوء التزايد الكبير في حجم النزاعات الدولية وتزايد تأثيرها على الأمن والاستقرار الدولي والتعرف على دور الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية المنظمات والدبلوماسية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير القانون الدولي.

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالأبعاد التالية:

- الحدود المكانية تتحدد الحدود المكانية للدراسة بدور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية.
- الحدود الموضوعية تحدد الحدود الموضوعية للدراسة بالوقوف على الطرق الدبلوماسية لحل النزعات الدولية.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث فالمنهج الوصفي يعتمد على وصف ظواهر النزاعات الدولية. أما المنهج التحليلي فيعتمد على تحليل الطرق الدبلوماسية لمعرفة الوسائل الدبلوماسية التي يمكن استخدامها لحل النزاعات الدولية.

المطلب الاول

مفهوم النزاعات الدولية وتسوية النزاع وصورها

اولاً: مفهوم النزاعات وتسوية النزاع

ثمة العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم النزاع تذكر عدد منها مثالاً لا حصرا لمحاولة الوقوف على أركان النزاع وتلك التعريفات على النحو التالي:

خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما [1].

وهناك تعريف آخر للنزاع الدولي: هو صراع مصالح، مفاجئ في كثير من الأحيان، بين طرفين أو أكثر، يؤدي إلى تصعيد المواقف بهدف حماية المصالح المهددة، مع إعداد أو استخدام مستويات مختلفة من الضغط، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية [2].

يُعرف النزاع الدولي أيضًا بأنه نزاع بين الأفراد يتعلق بقضية قانونية أو سياسية أو اقتصادية أو أي قضية مادية أو أخلاقية أخرى بموجب القانون الدولي العام[3]. وقد عرفت محكمة العدل الدولية، في قرارها في قضية ما فرومنسيي عام 1924، النزاع بأنه نزاع بين دولتين بشأن مسألة قانونية أو حدث معين أو بسبب تضارب في آرائهما ومصالحهما القانونية[4].

ثانياً: صور النزاع الدولي

ان صور النزاع الدولي: هي عبارة عن النزاعات والمنافسات على القوة والموارد والقيم من أجل تحقيق بعض الاهداف على حسب قوه وامكانيات كل طرف

1- النزاعات القانونية: وتنشأ هذه النزاعات التي تدخل في مجال الاختصاص ولها طابع قانوني نتيجة الخلاف حول تطبيق الشروط القائمة أو بسبب تفسير نصوصها.

2- النزاعات السياسية: الهدف من هذه النزاعات الاستيلاء على المواقع المهمة الجيو استراتيجية وذلك لان الدول القوية تبحث عن مجالات جغرافية حيوية بحرية وبرية وفضائية وقد تكون نزاعات خطيرة مثل الدينية [5].

يوضح هذا التوضيح الموجز أن النزاع السياسي يختلف عن النزاع القانوني في أنه نزاع لا يتعلق بالاختصاص وينشأ عن طلب من أحد الأطراف لتغيير الوضع[6].

وقد أثارت فكرة التمييز بين النزاعات القانونية والسياسية وجهتي نظر: الأولى تقبل التمييز بينهما وتنص على أن النزاعات السياسية هي تلك التي لا يمكن حلها وفقاً للقانون الدولي، ولا تصلح أن تنظر فيها محكمة وترتبط مباشرة بمصالح الدولة، بينما النزاعات القانونية ترتبط مباشرة بوجود حقوق معينة، ولا تتطلب النظر في قانون ذي صلة لتغييره[7].

ويعارض فكرة التمييز بين النزاعات القانونية والسياسية الدولية، ويرى الباحث أن هذا التمييز ليس له نفس الأهمية، لأننا نرى أن المفاوضات الدبلوماسية التي تصنف ضمن أنواع حل النزاعات السياسية، يمكن أن تكون دراسات وتحليلات مفيدة للقواعد القانونية [8].

وبعبارة أخرى فنزاعات ذات الطابع القانوني يمكن أن تحل بواسطة ميكانيزمات غير قانونية والعكس صحيح إذ يمكن للجهات القضائية أن تنظر في نزاعات تطفوا عليها صبغة سياسية.

وقد أظهرت الأحكام القضائية الأخيرة لمحكمة العدل الدولية مدى هشاشة وحساسية عملية التمييز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية. "جانب من الصراع لأن هناك جوانب أخرى له، بغض النظر عن مدى أهميتها[9].

3- النزاعات الاقتصادية: هي النزاعات التي تعتمد في اندلاعها على تناقض المصالح الاقتصادية مثل المواد الاولية من غذاء وطاقة وماء لان الذي يتحكم في هذه العناصر سوف يتحكم بالعالم لأنهم من عناصر قوة الدولة ولا تزال النزاعات مستمرة.

وأخيرا فإن الصراعات الدولية تتعلق بالاختلافات والصراعات بين الإدارات الوطنية بسبب أهداف وغايات وتصورات ورغبات الدول، والصراع على قدرات وموارد كل دولة مثل المعادن أو الزراعة أو الصناعة لحماية هذه الموارد أو التوسع للحصول عليها[10].

المطلب الثاني

الأدوات الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السليمة وتطبيقات لتسوية النزاعات عن طريق الوسائل الدبلوماسية

اولاً: الأدوات الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السليمة

وفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، في النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يجب السعي إلى حلها عن طريق التفاوض والتحقيق الدولي والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق، قبل اتخاذ أي إجراء دولي [11].

تشمل الدبلوماسية عمومًا العرف الدبلوماسية، وطرق الاتصال الدبلوماسي، واستخدام الوثائق والحفاظ عليها، ومعرفة امتيازات المكتب السياسي، وتقاليد البروتوكول في مراسيم الاستقبال الرسمية، وإجراء المؤتمرات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالمهمة. "كلمة الدبلوماسية في الخارج فاطمة قصاب" عبارة دبلوماسية تم استخدامها مرات عديدة. وجهات دولية مختصة (المادة 20 من معاهدات لاهاي / 29 جويليه 1899 و 38 بتاريخ 18 أكتوبر 1907) على عكس الوسائل القضائية التي تفرض حلول النزاع، لأن الوسائل غير القضائية لا تعطي لا اقتراحات الحلول أو تساعد على الوصول إلى فك الخلافات[12].

أولاً: المفاوضات: تعتبر المفاوضات من أقدم الطرق في فض وتسوية المنازعات الدولية أيضاً أكثرها قبولا من أطراف المنازعة ويعتبر التفاوض المرحلة الاولية من مراحل الحوار بين المتحاربين وهو محادثات بين طرفين أو أكثر من أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل يرضي جميع أطراف الصراع. وتتم المفاوضات أيضًا من قبل وزير الخارجية من خلال الرسائل أو في مؤتمر دولي. يمكن حلها سلميا لجميع الأطراف. وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى اتفاق أو نتيجة. أو قد تقرر محكمة العدل الدولية في بعض الاتفاقيات ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى اتفاق. قبل عرض النزاع على القضاء أو التحكيم[13]. وقد تعطي المفاوضات الدور الأساسي للمتفاوضين وهم أطراف النزاع فالمفاوضات لا تعني إلا الدول المتنازعة التي تتفاوض مباشرة لتسوية النزاع والمسائل المتعلقة به، يمكن للغير أن يتدخل من أجل تسهيل التسوية إلا أن هذا التدخل لا يلغي حرية الأطراف المتنازعة في التقرير وبالنظر لتشابه المشاكل الدولية وتكرارها فقد أصبحت المفاوضات الثنائية بين دولتين متنازعتين لا تستجيب لتطور العلاقات الدولية وتسوية المنازعات ذات الطبيعة العامة التي تهم مجموعة

من الدول، لهذا فقد اتجهت الدول بواسطة المنظمات الدولية إلى اعتماد على المفاوضات الجماعية من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه الدول فالمفاوضات عبارة عن جسر امن ينبغي المرور فوقه قبل الوقوع في دائرة التناحر المدير لكل الجهود البشرية من أجل حياة حضارية بعيدة عن الاساليب العدوانية الذي يفتك بالعقل البشري والمبادرات الحسنة المعبرة عن التطور الاخلاقي والفكري للشعوب وتطلعها نحو علاقات سلمية أكثر فالمفاوضات هي تبادل الاقتراحات ووجهات النظر بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينها[14].

ثانياً: المساعي الحميدة: المساعي الحميدة هي إجراءات ودية تتخذها دولة ثالثة ذات علاقات ودية مع الأطراف المتحاربة، بهدف تخفيف حدة الصراع والتوترات بينها، وخلق مناخ يسمح للأطراف المتصارعة باستئناف المفاوضات، أو عندما يؤدي الصراع الدولي إلى سحب السفراء أو قطع العلاقات الدبلوماسية. ويجب على أطراف النزاع أو أحدهما تقديم مستنداته الصالحة عند الطلب[15].

ثالثاً: الوساطة: الوساطة تتطلب تدخلاً أكثر حدة، وأقل سرية قد تعرض أو قد تطلب كما في المساعي الحميدة، ولكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف بل تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات بمعنى الكلمة، وتسعى لجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة ويقصد بها نشاط دولة ثالثة بقصد الحصول على تسوية ودية بين دولتين متنازعتين أن الفرق بين الوساطة لا يوجد فرق كبير بينهما، حيث أن العمل الودي هو أسلوب أكثر تحفظاً يهدف ببساطة إلى تمهيد الطريق لبدء أو استئناف المفاوضات، حيث تقوم الدولة الوسيطة بعمل إيجابي، حيث تتابع المفاوضات بنفسها وتقدم توصيات للحل وقد تساهم في وضع الأساس الذي يبنى عليه حل النزاع[16].

رابعاً: التحقيق الدولي: التحقيق هو الوسيلة التي تظهر الوقائع في حادثة من الحوادث المختلف عليها بين الدولتين المتنازعتين، ذلك أن بيان الوقائع في نزاع وإجلاء حقيقته يسهل الوصول إلى الحل المناسب وذلك يعود الفضل في إنشاء طريقة التحقيق وتطويرها إلى مؤتمر لاهاي للسلام لعامي 1899 و 1907 ونصت المادة (12 الفقرة 1) من عبد العصبة أيضا على التحقيق بطريقة مشابهة لما جاء في اتفاقية لاهاي لعام 1907، وكما هو محدد في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية فإن وظائف لجان التحقيق تتعلق بإجراء التحقيقات للوقوف على حقيقة الوقائع، وتحديد الأسباب التي تقوم عليها المنازعات، ومواقف أطراف النزاع التي تختلف بشأنها. وكانت لجنة التحقيق الدولية المستقلة، كما هو الحال مع أغلب لجان التحقيق التي أنشئت مؤخرا، تتمتع

بصلاحيات أوسع لتسهيل حل النزاعات. وقد حددت المادة العاشرة من اتفاقية لاهاي لعام 1907، بموجب اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين، كيفية تشكيل اللجان، والصلاحيات الممنوحة لها، والوقائع التي يتعين التحقيق فيها، والإجراءات التي يتعين اتباعها، ومكان اجتماعها[17].

أما إذا لم يحصل هذا الاتفاق، فيمكن الأخذ بما جاءت به المواد: (75.45.12) والذي يكون اختصارا، تشكيل لجنة تحقيقه يتكون عددهم من خمسة أعضاء تنتخب كل دولة اثنين منهم، ويجوز أن يكون أحدهما من رعاياها، ويقوم أربعة اعضاء بانتخاب عضواً خامس رئيساً لهم، ويتم انعقاد الجلسات والمداولات في سرية تامة، وذلك بعكس التقرير الذي يكون في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين كما تسلم نسخة منه لكل منهما، وذلك بعد تحريره وتوقيع جميع أعضاء اللجنة عليه (المادتان 30 و 34) إجراءات التحقيق وتنقسم الإجراءات أمام لجنة التحقيق إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة تلقي المذكرات المكتوبة، ومرحلة شفوية، ويجوز للجنة اتخاذ إجراءات أخرى لتكملة معلوماتها كالمعاينة مثلا أو زيارة مكان ما[18].

أو بالإحالة إلى اللجنة ذاتها: أو من خلال صياغة القواعد من قبل الأطراف المتنازعة أنفسهم، إذا تم إنشاء اللجنة من قبل الدولة أو المنظمة الدولية ذات الصلة، فإن واجب لجنة التحقيق هو إثبات الوقائع وتقديم التقرير ومدى الصلاحية القانونية لتقرير لجنة التحقيق. فهو لا يصدر قرارات، بل هو مجرد بيان الحقائق والتأكد من صحتها، مما يجعله مختلفاً تماماً عن حكم التحكيم أو القرار القضائي[19].

خامساً: الصلح أو التوفيق: طبيعة التوفيق يظهر الإجماع أو الاتفاق في القانون الدولي تحت مسميات متعددة، مثل اتفاقيات التسوية، واتفاقيات التوفيق، والتسوية القضائية. تُعتبر تلك التي تراعي مصالح الدول المتنازعة تسويةً سلميةً للنزاعات الدولية، وعادةً ما تُنفّذها لجنةٌ مُكوّنة من عناصر محايدة. تم اعتماده بعد الحرب العالمية الأولى. ونصت عليه العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية التي أبرمت لتسوية النزاعات الدولية، أهمها اتفاقات لوكارنو (Locarno) لعام 1925 وميثاق التحكيم لعام 1928. الاتفاقيات الدولية العامة التي تضمنت التوفيق نصت عليه أهم الاتفاقيات العامة ذات الطابع التشريعي، ومن بينها اتفاقيتي فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لعام 1961 والعلاقات القنصلية لعام 1963، وكذلك اتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969، واتفاقية قانون البحار لعام 1982[20].

ثانياً: تطبيقات لتسوية النزاعات عن طريق الوسائل الدبلوماسية

ان تفسير السلوك الروسي السياسي والعسكري تجاه أوكرانيا، فمنذ تغيير النخب الحاكمة في أوكرانيا سنة 2014، بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) الذي كان مواليا لروسيا بحيث قام منذ وصوله للحكم سنة 2010 على تمديد عقد إيجار روسيا لميناء سيفاستيبول حتى عام 2042 وسماح لروسيا بوضع خمسة وعشرون ألف جندي في المنطقة والحفاظ على قاعدتين جويتين في شبه جزيرة القرم. ووصول نخب ذات توجه غربي أطلسي تعتبره روسيا معاديا لمصالحها واستراتيجيتها في المنطقة الجنوبية الغربية لحدودها ومجالها الحيوي، فقامت بضم شبه جزيرة القرم للسيادة الروسية في مارس 2014 بعد إجراء استفتاء في الإقليم الذي تسكنه أغلبية عرقية روسية، كرسالة واضحة لأوكرانيا أنها لا تسمح بتهديد مصالحها. وصولا إلى العملية العسكرية الحالية التي قامت بها روسيا منذ سنة 2022 على الأراضي الأوكرانية ولا تزال مستمرة لحد الآن[21].

واندلع النزاع بين أوكرانيا وروسيا منذ سنة 2013 ، عقب قرار الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش بتعلق أعمال التي من شأنها أن تفضي إلى توقيع اتفاق انتساب إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى مظاهرات شعبية مدعومة من الغرب بعدها تدخلت روسيا في شبه جزيرة القرم وألحقتها بالسيادة الروسية و قامت بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير في جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، والذي لم تعترف به أوكرانيا، وفي سبتمبر 2014 جرت مفاوضات في منسك ضمت ممثلين أوكران وروس ومن مناطق لوغانسك ودونتسك الذين وقعوا بروتوكول ضم عدة تدابير أمنية وسياسية لإنهاء النزاع، ثم الاتفاق على رزمة تدابير للتنفيذ، 25 لكنها لم تحقق أي نتائج على أرض الواقع[22].

وفي سنة 2019 تم انتخاب الرئيس فولودمير زيلنسكي ذو التوجه الأطلسي المعادي لروسيا، وفي 24 فيفري 2022 قامت روسيا بشن عملية عسكرية واسعة على الأراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة لحد الساعة ويشكل البحر الأسود محورا جغرافيا حيويا في الاستراتيجية الأمنية الروسية، بالرغم أنه لا يعوض خروج روسيا إلى المياه الدافئة كالبحر الأبيض المتوسط، وأن سيادة القوى الأطلسية مع مضيقي البوسفور والدردنيل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يسقط أهمية البحر الأسود الجيواستراتيجية حسب ألكسندر دوغين، إلا أنه يمكن روسيا من حماية التوسع والنفوذ الأطلسي والتركي على المناطق الوسطى، ولذلك يجب أن يبقى البحر الأسود تحت السيطرة الروسية إن الثابت الأساسي المطلق

للسياسة الروسية على شواطئ البحر الأسود هو السيطرة الشاملة وغير المحددة.... على مجموع امتداد ذلك الشاطئ من الأراضي الأوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية [23]. فروسيا تسعى للسيطرة المطلقة على الأوضاع السياسية والعسكرية لمنطقة البحر الأسود، وإبعادها عن النفوذ التالاسوكراتي القادم من الغرب وتركيا وحتى اليونان، بحيث أن الشاطئ الشمالي للبحر الأسود حسب دوغين يجب أن يكون أورسيا وأن يخضع لروسيا بصفة مركزية ومن خلال تتبع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نلاحظ كيف عملت روسيا على السيطرة على المناطق الأوكرانية المشاطئة للبحر الأسود، وإلحاقها بالسيادة الروسية عبر إجراء استفتاء في تلك المناطق. ثم التركيز للسيطرة البرية الميدانية على معظم المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية لأوكرانيا المتاخمة للحدود الروسية ويعد دوغين من الداعمين بقوة لضم مناطق شرق وجنوب أوكرانيا لروسيا باعتبارها أراض روسية بالأساس والمناطق الساحلية المشاطئة للبحر الأسود، وهو ما يتوافق مع الفكر الاستراتيجي الروسي بضرورة السيطرة على البحر الأسود وإخضاع حدوده الشمالية للسيادة الروسية، وعدم السماح بالتغلغل الغربي والأطلسي (التالاسوكراتي)[24].

الخاتمة:

ختامًا، تُعدّ الوسائل الدبلوماسية ركيزة أساسية في إدارة النزاعات الدولية، لما توفره من حلول سلمية تُجنّب الدول ويلات الصراع وتفتح المجال أمام التعاون والحوار. إن تعزيز الدبلوماسية وبناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة يظل الطريق الأكثر فاعلية لتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

وتشير هذه التصريحات إلى أن العلاقات بين الدول ليست سلمية ومستقرة دائماً، ولكن في بعض الأحيان تؤدي الاختلافات في المصالح بينها إلى الصراع. ونرى أنه في نهاية القرن العشرين، بُذلت جهود سياسية لاستبدال القوة بالوسائل السلمية في حل الصراعات الدولية. ولهذا السبب عقدت مؤتمرات كبرى، مثل مؤتمر لاهاي (1899–1907)، حيث اتخذت قرارات لحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

الاستنتاجات:

1. تعد الدبلوماسية الأداة المثلى والأساسية في إدارة الأزمات السياسية والنزاعات والصراعات الدولية والعلاقات الدولية التي لا يمكن الاستغناء عنها لما قامت به من أدوار في إدارة وحل عدد من الأزمات

والمنازعات بين الدول التي استشعر القائمون على تلك المفاوضات بين تلك الدول أهمية أدوارهم، والمسؤولية الملقاة على عواتقهم، ومن ثم تم حل تلك النزاعات والحروب انطلاقا من استشعار القائمين على العمل الدبلوماسي بمسؤوليتهم الوطنية.

2. أن تسوية النزاعات الدولية تتم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ووفق مبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية. مع مراعاة عدم تعسف الدولة في استخدام حقها في اختيار وسيلة التسوية.

3. إن تحديد وسيلة التسوية أمر يرجع إلى إرادة أطراف النزاع الذين يملكون حرية تحديده إما بالاتفاق بينهم قبل أن يثور أي نزاع أو بالاتفاق بعد أن يثور النزاع.

4. إجراءات تسوية النزاعات بالطرق السلمية ما نزال لقسم بالبطء وكثرة العراقيل التي توضع أمامها يسبب مواقف الدول أطراف النزاع الذين لا تتوافر لديهم الرغبة الصادقة في الوصول إلى حل للنزاع.

5. أن المفاوضات التي لا تتوج بتحرير اتفاقية والتوقيع عليها، لا تفيد الدول الأطراف التي شاركت فيها، وذلك حتى فيما يتعلق بالمواقف، التي كانت لهم أثناء المفاوضات

6. المفاوضات أسهل، وأقصر الطرق، وأكثرها جدية في حل الإشكالات التي يمكن أن تقع فيها الدول في سعيها وراء مصالحها الخاصة مع الأطراف الأخرى، ففي الوقت الذي تعول فيه الدولة إتباع هذا الأسلوب في ضمان وحفظ مصالحها بقصد التعاون والتكامل مع الآخرين، ينبغي عليها بذات الوقت أن تستعين بنفس الأسلوب للسوية الخلافات.

الهوامش:

(1) إبراهيم العناني، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية – رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009، ص19.

(2) آلاء داغر محمد، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2018، ص10.

(3) أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص9.

(4) حداد كمال، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للنشر، لبنان، 1998، ص27.

(5) الخير قشي، المنازعات القانونية والسياسية في القضاء محكمة العدل الدولية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنه، الجزائر، 1994، ص24.

(6) إبراهيم محمد العناني، تسوية نزاعات استخدامات الأنهار الدولية، استخدامات نهر النيل نموذجا، مجلة أفاق، المجلد 11، العدد 39، 2013، ص 26.
(7) احمد الهادي كركوب، الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 5 ديسمبر 2013، ص82.
(8) علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص53.
(9) أحمد الهادي، المرجع السابق، ص87
(10) رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص207
(11) سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985، ص501
(12) صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2012، ص39
(13) عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص25.
(14) عمر إسماعيل سعد الله، القانون الدولي للتنمية دراسة في النظرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص17.
(15) محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص295.
(16) سهيل حسين، المرجع السابق، ص90 .
(17) يخلف شوري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة اجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص292.
(18) العابد، نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2023، ص61.
(19) بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دتر قرطبة الجزائر، 2016، ص20.
(20) المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى، دمشق، سوريا، للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص54.
(21) أنور محمد نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص53.
(22) ناي، جوزيف، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص102
(23) نصار، وليم، روسيا كقوة كبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ص28.
(24) هلال علي الدين، تقييم الأزمة الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022، ص162.

المصادر والمراجع:

1- إبراهيم العناني، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية – رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009.

2- أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

3- آلاء داغر حمودي، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2018.

4- أنور محمد نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007.

5- بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دتر قرطبة الجزائر، 2016.

6- بوقارة، حسين، تحليل النزاعات الدولية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2008.

7- حداد كمال، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للنشر، لبنان، 1998.

8- حسين قادري، النزاعات الدولية، ط1، دار الكتاب الثقافي، الجزائر، 2007.

9- الحسيني زهير، التدابير المضادة في القانون الدولي العام، ط2، جامعة خانيونس، بنغازي، 1998.

10-الخير قشي، المنازعات القانونية والسياسية في القضاء محكمة العدل الدولية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنه، الجزائر، 1994.

11-رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

12-صلاح، سالم، التداعيات الفكرية والإستراتيجية للحرب الروسية، الأوكرانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.

13-العابد، نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2023.

14-المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى، دمشق، سوريا، للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

15-ناي، جوزيف، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.

16-نصار، وليم، روسيا كقوة كبرى، دار الكتبالعلمية، بيروت، 2008.

17-نوري مرزه جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

18-هشام بشير، المسئولية الدولية عن تدمير الأعيان والممتلكات الثقافية في ضوء الحرب الروسية مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، 2022.

19-هلال علي الدين، تقييم الأزمة الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022.

20-وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2018.

21-يخلف شوري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.